

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢ ديسمبر ١٩٩٩

## سلام القرن المقبل

### قبل بدء المفاوضات على المسار اللبناني خلافات لبنانية إسرائيلية حول تفسير قرار مجلس الأمن ٤٢٥

منظوران مختلفان للقرار رقم ٤٢٥ سيتصادمان في المفاوضات المتوقعة بين لبنان وإسرائيل، فالمنظور الإسرائيلي بعد إقراره في يناير ١٩٩٨ بأن القرار رقم ٤٢٥ أساس عملية التسوية مع لبنان نراه يؤكد أن القرار غير ملزم له استناداً إلى صدوره وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يرى أن تنفيذ القرار والانسحاب من لبنان أمر قابل للتفاوض عليه ومشروط بإجراءات أمنية لضمان أمن شمال إسرائيل ويتحقق من خلال اتفاق مع بيروت ومن ثم فالمشكلة التي يواجهها لبنان في المرحلة المقبلة تتمثل في أن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان والبقاع الغربي لن يتم تلقائياً لكنه سيتم في إطار عملية التسوية على المسار اللبناني على أساس التوصل لمعاهدة سلام للمنظور الإسرائيلي لها يختلف بشكل كبير عن نظيره اللبناني، خاصة أن إسرائيل لديها خطة واضحة للتسوية مع لبنان منذ رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحق رابين أساسها التوصل إلى معاهدة سلام مع لبنان من خلال المفاوضات تتضمن انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية التي تقع بين الحدود الفلسطينية ولبنان في عهد الانتداب البريطاني وفق جدول زمني محدد وإجراءات أمنية لضمان أمن شمال إسرائيل مع حسم القضايا الأخرى من خلال المفاوضات بالتوازي مع عملية الانسحاب وفقاً للجدول الزمني، وهذا يثير بدوره مخاوف اللبنانيين خاصة في ضوء اعتبارات أهمها: إصرار الجانبين الإسرائيلي والأمريكي على تبني رؤية ومفهوم للقرار رقم ٤٢٥ يختلف بل ويتناقض كثيراً مع رؤية ومفهوم الجانب اللبناني له وبما يعنى إجبار لبنان على الدخول في مفاوضات إجرائية وشكلية

الـ ١٣ جولة السابقة لم يخرج لبنان إطلاقاً عن إطار التفاوض على خطة للانسحاب ولم يتفاوض على مبدأ الانسحاب، كما تصر بيروت على أن تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ أمر غير قابل للتفاوض عليه إطلاقاً وأن لبنان يمكن أن يفاوض فقط على آلية تنفيذ القرار وعلى مدة تنفيذه وظروفها وفق جدول زمني ولا يقبل بغير ذلك، وستشهد المفاوضات حول تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ مشكلات كثيرة حول مفهوم

مجلس الأمن ومن ثم فهي ملزمة لإسرائيل ولا يضيرها صدورها وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

فلبنان دخل عملية سلام مدريد على أساس التفاوض على خطة مبرمجة زمنياً وجغرافياً للانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية، وليس التفاوض على القرار رقم ٤٢٥ بمعنى آخر لم يدخل لبنان عملية السلام لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ إذ اعتبر أن تنفيذ هذا القرار هو حق مكتسب له أعترفت به الأسرة الدولية من خلال الشرعية الدولية، وبالتالي لا يجوز التفاوض حول هذا الحق وخلال

مرهقة، كما حدث في الـ ١٣ جولة السابقة لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ والاعتبار الثاني إصرار تل أبيب بدعم من واشنطن على ربط تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ بتقديم بيروت لترتيبات وضمانات أمنية لإسرائيل تصر بيروت على عدم تقديمها وترى أنها خارج إطار القرار رقم ٤٢٥.

والقرار رقم ٤٢٥ واضح إذ يطلب من إسرائيل الانسحاب من لبنان فوراً دون قيد أو شرط منذ صدوره في ١١ مارس ١٩٧٨، كما أنه والقرارات اللاحقة عليه وهي ٤٢٦ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥٢٠ تشكل حكماً مبرماً لمصلحة لبنان صادرة من أعلى مرجعية قانونية، وهي

٢. إن لبنان يرفض التطبيع بمفهومه الواسع لاعتبارات قومية من حيث إن التطبيع هو ركيزة أساسية في استراتيجية إسرائيل للهيمنة على المنطقة ولنا للتطبيع من آثار ضارة على التوازنات الداخلية في لبنان في الوقت، الذي تربط فيه إسرائيل تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ بإقامة معاهدة سلام مع لبنان تشتمل على التطبيع وإجراءات الأمن المطلوبة وفقاً لمفهومها للحدود الآمنة.

هذا الاختلاف في المنظور أو النظرة لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ ولعملية التسوية بين البلدين سيجعل عملية المفاوضات عندما تبدأ صعبة وستمر بمراحل شكلية كثيرة ومرهقة تستخدم إسرائيل خلالها استراتيجية التفاوض الجزئية وذات النفس الطويل لإزهاق المفاوضات اللبنانية وإجبارها على تقديم المزيد من التنازلات بمعنى التفاوض على كل جزئية ولو كانت شكلية وإيجاد انطباع متشدد عن المفاوضات الإسرائيلي في ذهن المفاوضات اللبناني لدرجة تشدد الأول حتى في الإجراءات الشكلية، كما هو معهود عنه ومن ثم إيجاد مفهوم لدى المفاوضات اللبنانية بأن مجرد مرونة المفاوضات الإسرائيلي وتجاوبه معه فيها يعتبر مكسباً كبيراً له استطاع الحصول عليه بما يسهم في زيادة حجم تنازلات المفاوضات اللبنانية، وهذه الاستراتيجية يطبقها حالياً بقدرة فائقة المفاوضات الإسرائيلي على المسار الفلسطيني، وهو ما يجب أن ينتبه إليه المفاوضات اللبنانية ويعمل على مواجهته ليس بإظهار المرونة والتجاوب ولكن باتباع نفس الاستراتيجية وبشكل أكثر تشدداً وبدء عملية التفاوض بشكل مترابط ومتصل بكل القضايا وليس بشكل جزئي ومن نقطة أعلى من ما هو مطلوب لبنانياً وعربياً ذلك لتكون نتيجة المفاوضات التي سيتم التوصل إليها قريبة من حدود الطموحات اللبنانية المشروعة، وهكذا يواجه لبنان العديد من المشكلات مع إسرائيل لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ ومن ثم فالاستراتيجية اللبنانية المقترحة لمواجهة ذلك تتمحور

الانسحاب ومفهوم الحدود ونقاط الحدود الدولية، فلبنان وإسرائيل متفقان على أن الانسحاب سيتم حتى الحدود الدولية في عهد الانتداب البريطاني لكن لكل منهما مفهومه الخاص لهذه الحدود، فتل أبيب لها مفهوم خاص للحدود الدولية الآمنة بما يعنى أحداث تعديلات على خط الحدود لمصلحتها بضمها بعض القرى والبلدان والمزارع اللبنانية إليها خاصة تلك التي احتلتها منذ ١٩٦٧ وهي قرى تشبعا وبلدان منطقة العرقوب والهبارية وكفر شوبا وكفر حمام وراشيا الفخار والفرديس والمارى وحلتا، بالإضافة إلى ١٥ مزرعة، إذ غيرت إسرائيل طبيعة الأرض وأقامت عليها مستعمرات ليهود الفلاشا وأحاطتها بسياج مكهرب، كما قامت بتعديل مجرى نهري الحصباني والوزاني إلى داخل شمال إسرائيل وترفض دوماً دخول القوات الدولية لهذه المناطق منذ ١٩٦٧ وحتى الآن، لكن بيروت ترفض هذه التعديلات وتطالب بالانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧.

ويرى لبنان أن تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ غير مرتبط بعملية التسوية الشاملة في الشرق الأوسط ولا يلزم لبنان بالتوصل إلى معاهدة سلام مع إسرائيل، لأن هذا القرار

واجب التنفيذ منذ صدوره قبل ٢١ عاماً ولا يرتبط بمبدأ الأرض مقابل السلام، الذي تجرى على أساسه عملية التسوية الراهنة في الشرق الأوسط على المسارات الأخرى، فالمطلوب هو الانسحاب الكامل أولاً إلى الحدود الدولية ثم التفاوض بعد ذلك على السلام، وفيما يتعلق بنوع العلاقات مع إسرائيل فإن لبنان يرى أنه بعد أن يقوم السلام العادل والشامل في المنطقة واستعادة جميع الحقوق العربية المشروعة، فإنه مستعد لإقامة علاقات عادية مع إسرائيل، ولكن وفقاً لمفهومه الخاص لهذه العلاقات، والذي يقوم على:

١. إن لبنان لا يقبل بأن يشترك في المفاوضات متعددة الأطراف قبل تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ وبدء مفاوضات التسوية السلمية.



جندي اسرائيلي اصيب في هجوم للمقاومة اللبنانية

اللبناني خاصة من قبل حزب الله ومليشيات المقاومة تدعيما لرؤية لبنان الرسمية للسلام مع إسرائيل.

ثانيا: على الصعيد العسكري تهيئة القوات النظامية اللبنانية لتكون جاهزة في أية لحظة لتحقيق الغايات التالية:

أ. دخول المنطقة المحتلة فورا وتسليمها أمنيا وإداريا في حال انسحاب إسرائيل بشكل منفرد أو بشكل مفاجيء أو وفق ترتيب مسبق مع لبنان.

ب. العمل مع القوات الدولية والأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والأمن في جنوب لبنان للحيلولة دون افتعال إسرائيل لأية أزمات أو حوادث داخل المنطقة المحتلة.

اتفاق الهدنة، وليس من القرار رقم ٤٢٥.

ج. القيام بالاتصالات مكثفة واستثنائية والانتقال من مرحلة السلبية إلى حالة التحرك على جميع المستويات على أساس:

● التمسك بحرفية القرار رقم ٤٢٥ فلا مفاوضات ولا مباحثات حول روح القرار أو نصه.

● السعي لاستكمال تنفيذ الآلية المنصوص عليها في القرار رقم ٤٢٦ والقرارات اللاحقة لتنفيذ الانسحاب إلى الحدود الدولية.

● النظر إلى مقولة التلازم بين المسارين اللبناني والسوري بوصفهما أحد الثوابت التي تحول دون استغلال إسرائيل للخلل في ميزان القوى مع لبنان.

● تحقيق الإجماع الوطني

حول:

أولا: على الصعيد السياسي تجنب الدخول في أية مناظرات أو تصريحات توحى وكان الموقف اللبناني حائر أو متناقض بين التمسك بالقرار رقم ٤٢٥ كأساس للانسحاب بغير شروط ثم التصرف على أساس كونه قاعدة للمفاوضات ويفترض ذلك التعامل مع اللعبة الإسرائيلية باستراتيجية قوامها أمران:

أ. أن تنسحب إسرائيل على أساس خطة ميدانية مبرمجة زمنيا وجغرافيا لتنفيذ القرار رقم ٤٢٥.

ب. العودة إلى اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ كأساس للدخول في مفاوضات مع إسرائيل على خطة للسلام، وهذا يعني الانتقال إلى السلام الكامل انطلاقا من روح